صحيح الإمام البخاري

المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي مولاهم، شيخ الإسلام وإمام الحفاظ، أمير المؤمنين في الحديث، صاحب التصانيف الكثيرة، ولد في شوال سنة (١٩٤هـ)، طلب العلم وهو صغير، واشتغل بحفظ الحديث ولم يتجاوز عشر سنين، فحفظ كتب ابن المبارك ووكيع، وعرف فقه أصحاب الرأي.

من أشهر شيوخه: مكي بن إبراهيم(ت٢١٤هـ)، وأبو عاصم النبيل(ت٢١٢هـ)، وإسحاق بن راهوية(ت٢٣٨هـ)، قال البخاري رحمه الله: "كتبت عن ألف وثمانين رجلاً، ليس منهم إلا صاحب حديث"[(١)].

ومن أشهر تلاميذه: مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري(ت٢٦١هـ)، ومحمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، وإبراهيم بن إسحاق الحربي(ت٢٥٠هـ).

أثنى عليه أئمة الإسلام وحفاظ الحديث من شيوخه، واعترف الجميع بفضله وعلمه، خاصة في علم الرجال وعلل الحديث.

من تصانيفه: الأدب المفرد، والتاريخ الكبير، وخلق أفعال العباد، مات سنة (٢٥٦هـ)[(٢)].

اسم الكتاب:

اشتهر باسم "صحيح البخاري"، ويقال أيضا "الجامع الصحيح" أما اسمه كما وضعه مؤلفه، فقال الإمام يحي بن شرف النووي: "سماه: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"،[(٣)]، وقال الحافظ ابن حجر: "سماه: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"[(٤)]، وهو معدود في الجوامع وفي الصحاح.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٨١/١٠).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٣٢٢/٢)، وتهذيب الكمال (٦٧/١)، وسير أعلام النبلاء (٨٠/١٠).

(٣) انظر: فهرسة ابن عطية (٦٤)، مقدمة تحفة الأحوذي (٣٤/١).

(٤) هدي الساري (٨).

سبب تأليفه[١]:

أ- رغبته في تمييز الحديث الصحيح من الضعيف، قال الحافظ ابن حجر: "لما رأى البخاري تلك التصانيف التي ألفت قبل عصره، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين، والكثير منها يشمله التضعيف، فحرَّك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين".

ب- وقوى عزمه ما سمعه من شيخه إسحاق بن راهويه، قال الحافظ ابن حجر: "وقوي عزمه ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه، إسحاق بن راهويه، حيث قال: لو جمعتم كتاباً لصحيح سنة رسول الله ﷺ، قال البخاري: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح".

ج- ورأى البخاري رؤيا دفعته إلى جمع الصحيح، قال الحافظ ابن حجر: "ورُوِّينا بالإسناد الثابت عن محمد بن سليمان بن فارس قال: سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: "رأيت النبي ﷺ وكأني بين يديه وبيدي مروحة أذب عنه، فسألت بعض المعبِّرين، فقال لي: أنت تذب عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح".

موضوعه:

جمع الإمام البخاري الأحاديث الصحيحة المسندة عن رسول الله ﷺ في غالب موضوعات الدين والشريعة، قال الحافظ: "تقرر أنه التزم الصحة، وأنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه الجامع الصحيح، ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحاً، ثم رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة"[٢]، وقال محيي الدين النووي: "ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط، بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها"[٣].

---

(١) هدي الساري (٦).

(٢) المصدر السابق (٨).

(٣) هدي الساري (١٤-٨).

شرط الإمام البخاري في صحيحه:

لم يثبت عن أصحاب الكتب الستة نصهم على شروط تخريج الأحاديث في كتبهم، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، وقصد البخاري أن لا يدخل في كتابه إلا حديثاً صحيحاً، وقصد أن يجمع من الأحاديث الصحيحة ما وافق شرطه، قال الإمام البخاري: "ما أدخلت في هذا الكتاب إلا ما صح، وتركت من الصحاح كي لا يطول الكتاب"(١)، ويدخل فيما تركه من الأحاديث الشواهد الكثيرة لأحاديث أصول في الصحيح، وأيضاً الطرق وإلا فالغالب لا يترك من أحاديث الأصول إلا ما له علة، كما سيأتي تأكيده من نصوص الأئمة.

قال الحافظ ابن حجر: "اعلم أن البخاري لم يوجد عنده تصريح بشرط معين، وإنما يوجد ذلك من تسمية للكتاب والاستقراء من تصرفه:

أما أولاً فإنه سماه: الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وأيامه

فعرفنا بقوله "الجامع" أنه لم يختص بصنف دون صنف، ولهذا أورد فيه الأحكام والفضائل، والأخبار عن الأمور الماضية والآتية وغير ذلك:

وبقوله "الصحيح" أنه ليس فيه شيء ضعيف عنده، وإن كان فيه مواضع قد انتقدها غيره.

وبقوله "المسند" أن مقصوده الأصلي: تخريج الأحاديث التي اتصل إسنادها ببعض الصحابة عن النبي ﷺ، سواء كانت من قوله أو فعله أو تقريره، وأما ما قع في الكتاب مما يخالف ذلك إنما وقع فيه تبعاً وعرضاً، لا أصلا مقصوداً"(٢).

وقال أبو بكر بن الأخرم: "إن الذي يفوتهما من الحديث الصحيح قليل (يعني مما يبلغ شرطهما) بالنسبة إلى ما خرجاه، والله أعلم"(٣).

وقال الحاكم: "فإذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم لزم صاحب الحديث التنقير، عن علته، ومذاكرة أهل المعرفة به لتظهر علته"(٤).

وقال الحافظ ابن حجر: "وقد بالغ ابن عبد البر فقال: ما معناه أن البخاري ومسلما إذا اجتمعا

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/٨٥).

(٢) النكت على صحيح البخاري (١/٧٥)، وتوجيه النظر إلى أصول الأثر (١/ ٢٢٠).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٢٩٨).

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم (٦٠).

على ترك إخراج أصل من الأصول فإنه لا يكون له طريق صحيحة وإن وجدت فهي معلولة، وقال في موضع آخر: "وهذا الأصل لم يخرج البخاري ومسلم شيئا منه وحسبك بذلك ضعفا"(١)، وقال الحافظ ابن رجب: " فقلَّ حديثٌ تركاه –أي البخاري ومسلم– إلا وله علةٌ خفية"(٢).

وقال الحافظ ابن طاهر: "واعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع، ... إلا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة"(٣).

وبين الحازمي أن شرط البخاري أن يخرج ما اتصل به إسناده بالثقات المتقنين الملازمين لمن أخذوا عنه ملازمة طويلة، وقد يخرج أحياناً عن أعيان الطبقة التي تلي هذه في الإتقان والملازمة لمن رووا عنه، فلم يلازموه إلا ملازمة يسيره(٤).

منهج الكتاب وطريقة ترتيبه(٥):

ترتيبه: رتب البخاري كتابه على الأبواب الفقهية والمسائل العلمية على طريقة الجوامع؛ فقسمه إلى (٩٧) كتابًا (بدء الوحي، الإيمان، العلم، الوضوء، ... التوحيد)، وقسم الكتب إلى أبواب تفصيلية بلغت نحو (٣٨٨٢) بابا، وساق تحت كل باب الأحاديث المناسبة، ورتب الأحاديث داخل الباب بحسب الغرض الذي ساقها من أجله(٦).

وتميز صحيح البخاري بتراجم الكتاب التي حيرت الأفكار وادهشت العقول والابصار، ومن أبرز مظاهرها عنايته الفائقة بالتراجم، وتراجمه على نوعين:

أ – تراجم ظاهرة: وهي التي تدلُّ بالمطابقة على ما يورد في مضمونها، وقد تكون بلفظ المترجم له

---

(١) النكت على ابن الصلاح (٣١٩/١)، وينظر التمهيد لابن عبد البر (٢٧٨/١٠)، ورسائل في الحديث النبوي المجموعة الأولى للمؤلف (١٩١/١).

(٢) مجموع رسائل ابن رجب (٦٢٢/٢)، ورسائل في الحديث النبوي المجموعة الأولى، الاطلاقات الإجمالية للمؤلف (١٩٢/١).

(٣) شروط الأئمة الستة (٨٦).

(٤) شروط الأئمة الخمسة (١٥٥–١٥٠)، وهدي الساري (١٠–٩).

(٥) انظر: أعلام المحدثين (١٠٠)، تاريخ التدوين (١١٨)، ومناهج المحدثين (٧٦).

(٦) فتح الباري (١/ ١٣).

أو بعضه أو بمعناه.

ب – تراجم خفية وهي التي لا تُدرك مطابقتها لمضمون الباب إلا بالنظر الفاحص والتفكير الدقيق، كما قالوا: "فقه البخاري في تراجمه".

ومن أسباب اختيار البخاري للتراجم الخفية

١– أن لا يجد حديثًا على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به.

٢–بقصد شحذ الأذهان.

٣–أن يذكر الحديث المفسِّر لذلك في موضع آخر متقدمًا أو متأخرا، فكأنه يُحيل عليه، وكثيرا ما يفعل ذلك.

قال الحافظ ابن حجر: "ولنذكر ضابطا يشتمل على بيان أنواع التراجم فيه وهي ظاهرة وخفية:

أما الظاهرة فليس ذكرها من غرضنا هنا **وهي أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما يورد في مضمنها**، وإنما فائدتها الأعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة كأنه يقول هذا الباب الذي فيه كيت وكيت أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلاني مثلا **وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه، وهذا في الغالب قد يأتي من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى واحد فيعين أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، وقد يوجد فيه ما هو بالعكس من ذلك بأن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، والترجمة هنا بيان لتأويل ذلك الحديث نائبة مناب**، قول الفقيه مثلا المراد بهذا الحديث العام الخصوص أو بهذا الحديث الخاص العموم أشعارا بالقياس لوجود العلة الجامعة، أو أن ذلك الخاص المراد به ما هو أعم مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى أو الأدنى، ويأتي في المطلق والمقيد نظير ما ذكرنا في الخاص والعام، وكذا في شرح المشكل وتفسير الغامض وتأويل الظاهر وتفصيل المجمل وهذا الموضع هو معظم ما يشكل من تراجم هذا الكتاب، ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء **فقه البخاري في تراجمه** وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثا على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستنبط الفقه منه **وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمره واستخراج خبيئه** وكثيرا ما يفعل ذلك أي هذا الأخير حيث يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع آخر متقدما أو متاخرا فكأنه يحيل عليه ويومئ بالرمز والإشارة إليه **وكثيرا ما يترجم بلفظ الاستفهام** كقوله باب هل يكون كذا أو من قال كذا ونحو ذلك وذلك حيث لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين **وغرضه بيان هل يثبت ذلك**

الحكم أو لم يثبت فيترجم على الحكم ومراده ما يتفسر بعد من إثباته أو نفيه أو أنه محتمل لهما وربما كان أحد المحتملين أظهر وغرضه أن يبقى للنظر مجالا وينبه على أن هناك احتمالا أو تعارضا يوجب التوقف حيث يعتقد أن فيه إجمالا أو يكون المدرك مختلفا في الاستدلال به **وكثيرا ما يترجم بأمر ظاهره قليل الجدوي لكنه إذا حققه المتامل أجدى** كقوله باب قول الرجل ما صلينا فإنه أشار به إلى الرد على من كره ذلك ومنه قوله باب قول الرجل فاتتنا الصلاة وأشار بذلك إلى الرد على من كره إطلاق هذا اللفظ **وكثيرا ما يترجم بأمر مختص ببعض الوقائع لا يظهر في بادىء الرأي** كقوله باب استياك الإمام بحضرة رعيته فإنه لما كان الاستياك قد يظن أنه من افعال المهنة فلعل بعض الناس يتوهم أن إخفاءه أولي مراعاة للمروءة فلما وقع في الحديث أن النبي ﷺ استاك بحضرة الناس دل على أنه من باب التطيب لا من الباب الآخر نبه على ذلك ابن دقيق العيد **وكثيراً ما يترجم بلفظ يومئ إلى معنى حديث لم يصح على شرطه أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحا في الترجمة ويورد في الباب ما يؤدي معناه تارة بأمر ظاهر وتارة بأمر خفي** من ذلك قوله باب الأمراء من قريش وهذا لفظ حديث يروي عن علي رضي الله عنه وليس على شرط البخاري وأورد فيه حديث لا يزال وآل من قريش، ومنها قوله باب اثنان فما فوقهما جماعة وهذا حديث يروي عن أبي موسى الأشعري وليس على شرط البخاري وأورد فيه فأذنا وأقيما وليؤمكما أحدكما، **وربما اكتفى أحيانا بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه وأورد معها أثرا أو آية فكأنه يقول لم يصح في الباب شيء على شرطي**، وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض ومن تامل ظفر ومن جد وجد"[(١)].

طريقة سياقه للأحاديث:

١- يسوق في كل باب الأحاديث المناسبة له بإسناده إلى النبي ﷺ.

٢- لا يُكرر الأحاديث إلا لفائدة إسنادية أو متنية، وأسباب تكراره للأحاديث كثيرة، منها:

أ- أن يكون الحديث عن صحابي، فيعيده عن صحابي آخر ليُخرجه عن حد الغرابة.

ب- أن يروي بعض الرواة الحديث تاما، ويرويه بعضهم مختصرًا، فيورد الأحاديث كما جاءت ليزيل الشبهة عن ناقليها.

---

(١) فتح الباري (١/١٤-١٢).

جـ- أن يسوق الحديث بالعنعنة، ثم يعيده بالتصريح بالسماع، وقلما يُعيد حديثا بالإسناد والمتن نفسه في موضع آخر.

٣- يقطع الحديث الواحد في الأبواب؛ فإن كان المتن قصيرًا أو مرتبطا بعضه ببعض وقد اشتمل على حكمين فصاعدًا؛ فإنه يعيده بحسب ذلك مراعيا عدم إخلائه من فائدة، وربما ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا طريق واحدة، فيتصرف فيه، فيورده في موضع موصولا وفي موضع معلقا، ويورده تارةً تاما وتارة مقتصرا على طرفه الذي يحتاج إليه في الباب. وأما إن كان المتن مشتملا على جمل لا تعلق لبعضها ببعض؛ فإنه يورد كل جملة في الباب المناسب لها، ولا يورده كاملا حذرا من التطويل.

٤- وأما اقتصاره على بعض المتن دون ذكر باقيه في موضع آخر؛ فإنه لا يفعل ذلك غالبًا إلا حيث يكون المحذوف موقوفا على الصحابي وفيه شيء قد يحكم برفعه، فيقتصر على الجملة التي يُحكم لها بالرفع ويحذف الباقي؛ لأنه لا تعلق له بموضوع كتابه.

مثال ذلك: في الفرائض باب ميراث السائبة، رقم: (٦٧٥٣) خرج حديث عبد الله بن مسعود الله قال: «إنَّ أهل الإسلام لا يُسيبون، وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون»، فأورده مختصرًا من حديث موقوف أوله: «جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود، فقال: إني أعتقتُ عبداً لي سائبة، فمات وترك مالا، واقتصر على ما يُعطي حكم الرفع، قال ابن حجر : "وهذا من أخفى المواضع التي وقعت له من هذا الجنس"[١]، والبخاري قد يحذف من الإسناد والمتن ما لا يكون على شرطه أو فيه علة.

الصناعة الحديثية:

وهي ظاهرة جدا في الصحيح، ومن أبرز مظاهرها:

١- العناية بذكر متابعات الرواة بعضهم لبعض، ويُصرح بذلك فيقول : تابعه فلان.

٢-بيان اختلاف الرواة في ألفاظ الأحاديث، وزيادات بعضهم على بعض.

٣-العناية ببيان اختلاف الرواة في الأسانيد والمتون، والترجيح بين رواياتهم.

٤- جمع طرق الحديث الواحد في موضع واحد، مستعملا رمز (ح) للدلالة على التحويل من

(١) فتح الباري (١٦).

إسناد إلى آخر[١].

عدد أحاديث صحيح البخاري، وأنواعها:

انتقى البخاري أحاديث كتابه من عدد كبير من الأحاديث، فقال: «أخرجت هذا الكتاب من زهاء ستمئة ألف حديث"[٢].

وقد اشتمل الكتاب على الأحاديث المرفوعة والموقوفة، والمرفوع منها فيه الموصولات والمعلقات والمتابعات:

فعدد الأحاديث المرفوعة فيه الموصولة، والمعلقة، والمتابعات): (٩٠٨٢) حديثاً بالتكرار؛ منها : (٧٣٩٧) حديثاً موصولا، و(١٣٤١) معلقا، و(٣٤٤) حديثاً من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات والألفاظ.

وعدد الأحاديث المرفوعة (الموصولة، والمعلقة): (٢٧٦١) حديثاً بلا تكرار؛ منها:

(٢٦٠٢) حديثاً موصولاً، و (١٥٩) معلقًا.

وعدد الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين فمن بعدهم : (٣٦٣) أثرًا. وعدد أحاديث الكتاب حسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي: (٧٥٦٣) حديثا. والاختلاف بين الأئمة في عد أحاديث الكتاب يرجع إلى أحد أمرين:

١-اختلاف نسخ الصحيح.

٢-اختلاف طريقة العد؛ فقد يعدُّ بعضهم الحديثين حديثا واحدًا، أو العكس[٣].

قال الحافظ أبو عمرو عثمان بن الصلاح: "وجملة ما في صحيح البخاري سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة، وقد قيل إنها بإسقاط المكررة أربعة آلاف حديث، إلا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين، وربما عَدَّ الحديث الواحد المروي بالإسنادين حديثين"[٤].

وقال الحافظ أبو الفضل شهاب الدين بن حجر: "فجميع ما في صحيح البخاري من المتون

---

(١) انظر: هدي الساري (١٥)، وتدوين السنة (١١٩)، مناهج المحدثين (٧٧).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٣٢٧/٢)، مقدمة ابن الصلاح (١٩).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٠)، وهدي الساري (٤٦٩-٤٦٥)، والحطة (١٧٦-١٧٥).

(٤) علوم الحديث، لابن الصلاح (ص: ١٦- ١٧).

الموصولة بلا تكرير على التحرير ألفا حديث وستمائة حديث وحديثان.

ومن المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر من الجامع مائة وتسعة وخمسون حديثاً، فجميع ذلك ألفا حديث وسبعمائة وواحد وستون حديثاً، وبين هذا العدد الذى حررته والعدد الذي ذكره ابن الصلاح وغيره تفاوت كثير وما عرفت من أين أتى الوهم في ذلك، ثم تأولته على أنه يحتمل أن يكون العادُّ الأول الذي قلدوه في ذلك كان إذا رأى الحديث مطولاً في موضع ومختصراً في موضع آخر يظن أن المختصر غير المطول، إما لبعد العهد به أو لقلة المعرفة بالصناعة، ففي الكتاب من هذا النمط شيء كثير، وحينئذ يتبين السبب في تفاوت ما بين العددين، والله الموفق"[١].

روايات صحيح البخاري:

روى "الجامع الصحيح" عن البخاري خلق كثير، من أشهرهم:

١- إبراهيم بن معقل النسفي (ت ٢٩٥هـ)، وكان قد فاته من رواية الصحيح أوراق، رواها عنه بالإجازة.

٢- حماد بن شاكر النسفي (ت ٣١١ هـ)، وفي سماعه فوت أيضًا.

٣- محمد بن يوسف بن مطر الفربري (ت ٣٢٠ هـ).

وروايته أشهر الروايات؛ لإتقانها، وانفرادها عن غيرها باتصال السماع في الأقطار، ولأنَّ الفربري آخر الرواة سماعًا من البخاري، وكان قد سمع «الجامع» من البخاري مرتين: سنة (٢٤٨هـ)، وسنة (٢٥٢هـ).

وقد روى "الجامع" عنه خلق كثير من أشهرهم أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن (ت٣٥٣هـ)، وإبراهيم بن أحمد المستَملي (ت٣٧٦هـ)، وعبد الله بن أحمد الحموبي (ت٣٨١هـ)، ومحمد بن مكي الكشميهني (ت٣٨٩هـ).

وروى "الجامع" عن الثلاثة الأخيرين جماعة، أشهرهم: أبو ذر عبد بن أحمد الهروي (ت٤٣٥هـ)، وروايته أشهر الروايات وأضبطها، وعليها اعتمد ابن حجر في شرحه للصحيح.

٤- أبو طلحة منصور بن محمد بن علي البزدوي (ت٣٢٩هـ)، وهو آخر من روى "الجامع" عن

---

(١) هدي الساري (ص: ٤٧٧).

البخاري[١].

نسخ صحيح البخاري:

نسخ صحيح البخاري كثيرةٌ جداً، ومنتشرة في شتى بقاع العالم الإسلامي، ومن أشهرها: ١- نسخة أبي عبد الله محمد بن أحمد بن منظور الإشبيلي (ت٤٦٩ هـ)، سمع صحيح البخاري من أبي ذر الهروي بمكة مرتين.

٢- نسخة أبي علي الحسين بن محمد الصدفي (ت٥١٤هـ)، كتبها من نسخة بخط أبي عبد الله محمد بن علي بن محمود الأندلسي، مقروءة على أبي ذر الهروي (ت٤٣٥هـ) وعليها خطه، وقد أخذ عن أبي علي الصدفي وروى عنه : أبو عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة المرسي (ت٥٦٥هـ)، وقد كانت نسخته محفوظة في بعض مكتبات المغرب العربي، وهذه النسخة من أصح النسخ وأضبطها، وعليها عول المغاربة.

٣- نسخة شرف الدين أبي الحسين علي بن أحمد اليونيني (ت٧٠١هـ)، قابلها بأصل مسموع على أبي ذر الهروي، وبأصل مسموع على الأصيلي، وبأصل ابن عساكر، وبأصل ابن السمعاني المسموع على أبي الوقت، بحضرة الإمام النحوي ابن مالك صاحب الألفية (ت٦٧٢هـ). وتعد نسخة اليونيني أشهر النسخ، وقد اعتمد عليها القسطلاني في إرشاد الساري»[٢].

عناية العلماء بصحيح البخاري:

صحيح البخاري أجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله تعالى[٣]، وقد تلقاه العلماء بالقبول، واعتنوا به غاية العناية، ومن أهم مظاهر تلك العناية:

أولا: الترجمة لرجاله، والكتب التي ترجمت لرجال البخاري في صحيحه كثيرة، من أشهرها:

أ- ما ترجم لرجال البخاري على سبيل الانفراد، ومنها:

١- أسامي من روى عنهم البخاري في جامعه، لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (٤٥٦/١٢)، وسير أعلام النبلاء (٤٩٣/١٣)، و(١٤/١٥-٥) و(٢٨٠/١٥-٢٧٩)، و(٥٥٤/١٧-٥٦٢)، والوافي بالوفيات (١٦٠/٥).

(٢) مناهج المحدثين (٨١).

(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح (١٨)، وتاريخ الإسلام (١٤٢/٦)، وفتح الباري (١٠).

(ت٣٦٥هـ)، مطبوع.

٢- ذكر أسماء من اشتمل عليه كتاب الجامع الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخاري من التابعين فمن بعدهم إلى شيوخه[١]، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، مطبوع.

٢- أسامي مشايخ البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (ت٣٩٥هـ)، مطبوع.

٣- الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه، لأبي نصر أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي (٣٩٨هـ)، مطبوع.

١- التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (٤٧٤هـ)، مطبوع.

ب- ما ترجم لرجال البخاري ومسلم، ومنها :

١- الجمع بين رجال الصحيحين (وهو جمع بين كتاب الكلاباذي في رجال البخاري، وكتاب أبي بكر بن منجويه الأصبهاني في رجال مسلم)، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ). وهو مطبوع.

ج - ما ترجم لرجاله مع رجال كتب أخرى، ومنها:

١- المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ)، مطبوع.

٢- الكمال في أسماء الرجال، لأبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي(ت٦٠٠ هـ).

وقد تفرعت عنه كتب كثيرة؛ مثل: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت٧٤٢هـ) وغيره.

ثانيا: التعريف بأسانيده ورواته عن مؤلفه، ومن ذلك:

١- إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السبتي (ت٧٢١ هـ)، مطبوع.

٢- صحيح البخاري وأسانيده، لأبي محمد عبد الله بن سالم البصري (ت١١٣٤هـ).

٣- أسامي رواة صحيح البخاري، لحسن بن حسن صوفي زاده (ت١٢٧٩هـ)، مطبوع.

---

(١) منه نسختان بتركيا. انظر: سزكين في تاريخ التراث (١ / ٣٤٢)، وبحوث في تاريخ السنة (ص: ١٢٤).

ثالثا: مختصراته

١- المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، للمهلب بن أحمد بن أبي صفرة الأندلسي (ت٤٣٥هـ)، مطبوع.

٢- اختصار صحيح البخاري وبيان غريبه، لأبي العباس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي (ت٦٥٦هـ)، مطبوع.

٣- التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، لأبي العباس أحمد بن أحمد الزبيدي (ت٨٩٣هـ)، مطبوع.

رابعا: شروحه:

وقد تتابع العلماء على شرحه قديما وحديثا، وشروحه تربو على المئات، ومن أبرز ما طبع منها:

١- أعلام الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي(ت٣٨٨هـ)، مطبوع.

٢- شرح صحيح البخاري، لأبي الحسن علي بن خلف بن بطال القرطبي (ت١٤٩هـ)، مطبوع.

٣- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن علي الكرماني البغدادي (ت٧٨٨هـ)، مطبوع.

٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، ولم يكمل، والقدر الذي شرحه ابن رجب، مطبوع.

٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلان (ت٨٥٢هـ). وهو أجل شروحه وأكثرها فائدة، مشهور ومطبوع.

٦- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ)، مطبوع.

٧- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (٩٢٣هـ)، مطبوع.

خامسًا: الاعتناء بتراجم أبوابه:

١- المتواري على تراجم أبواب البخاري، لأبي العباس أحمد بن محمد بن منصور بن المنير الإسكندراني (ت٦٨٣هـ)، مطبوع.

٢- شرح تراجم أبواب البخاري، لشاه ولي الله الدهلوي (ت١١٧٦هـ)، مطبوع.

٣- الأبواب والتراجم لصحيح البخاري، لمحمد زكريا بن يحيى الكاندهلوي (ت١٤٠٢هـ) مطبوع.

سادسا: المستخرجات عليه:

والمستخرجات على صحيح البخاري وهي كثيرة، منها:

١- المستخرج، لأبي عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف بن الأخرم (ت٣٤٤هـ) وهو مستخرج على الصحيحين[١].

٢- المستخرج، لأبي حفص عمر بن محمد بن بجير البجيري (ت٣١١هـ).

٣- المستخرج، لأبي بكر بن إبراهيم الإسماعيلي (٣٧١هـ)، مطبوع.

سابعا: وَصْل مُعلقاته:

تغليق التعليق، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، مطبوع.

ثامنا: جمع أطرافه:

١- أطراف الصحيحين، لأبي مسعود إبراهيم بن محمد ا الدمشقي (ت٤٠١هـ)[٢].

٢- أطراف الصحيحين، لأبي محمد خلف بن محمد الواسطي (بعد ٤٠٠هـ).

٣- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (٧٤٢هـ). وهو مطبوع.

تاسعا: أشهر طبعاته:

١- الطبعة الأميرية ببولاق-القاهرة، سنة (١٩١٨م)، وأعيدت طباعتها في دار طوق النجاة، باعتناء محمد زهير الناصر، سنة (١٤٢٢هـ)، ثم في دار المنهاج بجدة.

٢- طبعة دار التأصيل - القاهرة، سنة (١٤٣٣هـ).

٣- طبعة بيت السنة لخدمة الحديث الشريف - السعودية، سنة (١٤٤٢هـ)[٣].

---

(١) تذكرة الحفاظ (٥٥/٣).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢٨/١٧).

(٣) ومن صور الاعتناء بصحيح البخاري الدراسات العلمية عليه، وهي كثيرة منها: "مقدمة فتح الباري (هدى الساري)، لأبي

المراجع:

- الوجيز في مناهج المحدثين، تأليف: محمد بن عبد الله القنّاص، نشر: مركز تدوين للبحوث والدراسات الحديثية، بريدة، توزيع: دار أطلس الخضراء، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٤٥هـ/٢٠٢٤م.

الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، حياة البخاري، ولمحمد جمال الدين بن محمد القاسمي (ت١٣٣٢هـ)، والإمام البخاري وصحيحه، لعبد الغني عبد الخالق (ت١٤٠٣هـ)، والإمام البخاري وجامعه الصحيح، لخلدون الأحدب، ومنهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، لأبي بكر كافي، رسالة ماجستير، والمدخل إلى الجامع المسند الصحيح والنسخة اليونينية، لبيت السُّنَّة، وجميعها مطبوعة".